

## اليورو بـ 98 سنتاً.. والاسترليني إلى أدنى مستوى في 37 عاماً



ارتفع الدولار إلى أعلى مستوى منذ منتصف العام 2002، الخميس، بعد أن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس أخرى، وأشار إلى مزيد من الزيادات الكبيرة في اجتماعاته المقبلة. وسجل مؤشر الدولار أعلى مستوى له في 20 عاماً، عند 111.79

وهوى اليورو إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، في التعاملات الآسيوية المبكرة، الخميس، عند 0.9807 دولار (98 سنتاً)، فيما انخفض الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في 37 عاماً إلى 1.1225 دولار، في رد فعل عنيف على قرار رفع أسعار الفائدة، ووسط إقبال على الدولار للتحوط مع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين روسيا والغرب

ورفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس إلى نطاق 3-3.25 بالمئة، الأربعاء وألمح إلى مزيد من الزيادات الكبيرة هذا العام ضمن توقعات جديدة تظهر استهدافه رفع معدل سعر الفائدة إلى 4.40 بالمئة بنهاية العام قبل الوصول بها إلى 4.60 بالمئة في عام 2023 لكبح التضخم

في غضون ذلك، أظهرت التوقعات الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي الأمريكي أن الاقتصاد يتباطأ بحد كبير في عام 2022، مع نموه بحلول نهاية العام بنسبة 0.2 بالمئة على أن يرتفع إلى 1.2 بالمئة في عام 2023، وهي نسبة تقل كثيراً عن إمكانات الاقتصاد.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة إلى 3.8 بالمئة هذا العام و4.4 بالمئة في عام 2023. كما يُتوقع أن يعود التضخم ببطء إلى المعدل المستهدف لمجلس الاحتياطي الاتحادي والبالغ اثنين بالمئة في عام 2025.

ولا يُتوقع إجراء أي تخفيضات في أسعار الفائدة حتى عام 2024.

وتشير توقعات مجلس الاحتياطي الاتحادي لنهاية العام إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بواقع 1.25 نقطة مئوية على مدى اجتماعين متتاليين للمجلس في عام 2022، وهو ما يعني تطبيق زيادة أخرى بمقدار 75 نقطة أساس في المستقبل القريب.

وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي في بيان «اللجنة ملتزمة بشدة بإعادة التضخم إلى معدله المستهدف والبالغ اثنين بالمئة». ومعدل الزيادة بواقع 75 نقطة أساس هو أعلى بكثير من الزيادات المعتادة للبنك المركزي الأمريكي التي تبلغ 25 نقطة.

وتشير التوقعات المحدثة إلى استعداد المركزي الأمريكي لخوض معركة طويلة لكبح أعلى موجة تضخم منذ الثمانينيات، والتي من المعتقد أن تدفع الاقتصاد على الأقل إلى حافة الركود.

وقال المجلس «المؤشرات الأخيرة تشير إلى نمو متواضع في الإنفاق والإنتاج»، لكن الاقتصاد ما زال يشهد تباطؤاً شديداً هذا العام ويتوقع نموه بحلول نهاية العام بنسبة 0.2 بالمئة فقط. ((وكالات